الفهـــرس العام للموضوع.

تقديـــــــــــم 7

الإشراف القضائي على التنفيذ الجنائي في الأنظمة المقارنة 9

صلاحيات قاضي تطبيق العقوبات في القانون المغربي. 14

منهجية تناول الموضوع 17

الفصل الأول : صلاحيات قاضي تطبيق العقوبات في مراقبة سلامة تطبيق القانون المتعلق بتنظيم المؤسسات السجنية و تسييرها 19

الفرع الأول : صلاحيات قاضي تطبيق العقوبات في مراقبة قانونية الاعتقال 24

المبحث الأول : **وجود سند مبرر للاعتقال** 26

المطلب الأول : أنواع سندات الاعتقال 27

المطلب الثاني : الشروط القانونية لصحة سند الاعتقال 29

الفقرة الأولى : أن يكون السند صادرا عن هيئة قضائية 29

الفقرة الثانية : أن يكون السند حائزا لقوة الشيء المقضي به 29

الفقرة الثالثة : أن يكون السند متضمنا لعقوبة سالبة للحرية أو لإكراه بدني 31

المبحث الثاني : **مباشرة الاعتقال بمؤسسة سجنية تابعة لوزارة العدل** 44

المبحث الثالث : **الجزاء القانوني عن عدم قانونية الاعتقال** 49

المطلب الأول : دور الجهات المتدخلة في عملية الاعتقال في مراقبة قانونية الاعتقال 49

الفقرة الأولى : دور النيابة العامة في مراقبة قانونية الاعتقال 50

الفقرة الثانية : دور مدير المؤسسة السجنية في مراقبة قانونية الاعتقال 51

المطلب الثاني : المسؤولية القانونية عن الاعتقال التعسفي 58

الفقرة الأولى : المسؤولية الجنائية عن الاعتقال التعسفي 60

الفقرة الثانية : المسؤولية المدنية عن الاعتقال التعسفي 65

الفقرة الثالثة : المسؤولية التأديبية عن الاعتقال التعسفي 68
المبحث الرابع : نطاق صلاحيات قاضي تطبيق العقوبات في مراقبة قانونية الاعتقال 71
المطلب الأول : خصائص الرقابة القانونية لقاضي تطبيق العقوبات على قانونية الاعتقال 72
المطلب الثاني : نطاق الصلاحيات المخولة لقاضي تطبيق العقوبات في التحقق من قانونية الاعتقال 74
المبحث الخامس : دور قاضي تطبيق العقوبات في تفعيل مسطرتي المراجعة و الطعن بالنقض لفائدة القانون 77
الفرع الثاني :صلاحيات قاضي تطبيق العقوبات في مراقبة مدى مراعاة حقوق السجناء 79
المبحث الأول : حقوق المعتقل في التشريع السجني المغربي.....82
المطلب الأول : خصائص المعاملة العقابية في التشريع السجني المغربي 83
الفقرة الأولى : أنها معاملة تقوم على مبدأ المساواة بين المعتقلين 83
الفقرة الثانية : أنها معاملة تقوم على احترام كرامة المعتقل 84
الفقرة الثالثة : أنها معاملة تستهدف تأهيل المعتقل 87
المطلب الثاني : حقوق المعتقل في التشريع السجني المغربي 90
المبحث الثاني : صلاحيات قاضي تطبيق العقوبات في مراقبة مدى مراعاة حقوق السجناء.....106
المطلب الأول : الحماية القضائية لحقوق السجناء.....107
المطلب الثاني : صلاحيات قاضي تطبيق العقوبات في مراقبة مدى مراعاة حقوق السجناء 111
الفرع الثالث : صلاحيات قاضي تطبيق العقوبات في مراقبة إجراءات التأديب داخل المؤسسة السجنية.....113
المبحث الأول : الأحكام القانونية للمخالفة التأديبية المرتكبة داخل المؤسسة السجنية.....115
المطلب الأول : العناصر القانونية للمخالفة التأديبية 115

الفقرة الأولى : الركن المادي في المخالفة التأديبية (الخطأ التأديبي) 116
الفقرة الثانية : الركن القانوني للمخالفة التأديبية (التدبير التأديبي) 120
أولا : خصائص التدابير التأديبية 121
أ- شرعية أو قانونية التدابير التأديبية 121
ب- شخصية التدابير التأديبية 122
ج- نفعية التدابير التأديبية 123
د- مساواة المحكوم عليهم أمام التدابير التأديبية 124
ثانيا : مدى شرعية الجزاء البدني كتدبير تأديبي 124
ثالثا : الضوابط القانونية لتدبير الوضع في زنزانة التأديب 126
رابعا : الضوابط القانونية لاستعمال وسائل الضغط و القوة و السلاح ضد المعتقلين 130
أ- ضوابط استعمال وسائل الضغط في مواجهة المعتقلين 133
ب- ضوابط استعمال القوة في مواجهة المعتقلين 134
ج- ضوابط استعمال السلاح في مواجهة المعتقلين 136
الفقرة الثالثة : الركن المعنوي في المخالفة التأديبية 136
المطلب الثاني : مسطرة التأديب داخل المؤسسة السجنية 137
الفقرة الأولى : إجراءات جلسة التأديب 138
الفقرة الثانية : صدور القرار التأديبي 139
أولا : إيقاف تنفيذ التدابير التأديبية 140
ثانيا : رفع التدابير التأديبية و تأجيل تنفيذها 140
الفقرة الثالثة : المنازعة في القرار التأديبي 140
أولا : القرار بإبطال التدبير التأديبي المتخذ 144
ثانيا : القرار بتخفيض التدبير التأديبي المتخذ 145
ثالثا : القرار بتأييد أو إقرار التدبير التأديبي المتخذ 145
المبحث الثاني : صلاحيات قاضي تطبيق العقوبات في مراقبة سلامة إجراءات التأديب داخل المؤسسة السجنية 149

المطلب الأول : الوسائل القانونية لمراقبة سلامة إجراءات التأديب داخل المؤسسة السجنية 149

أولا : زيارة المؤسسة السجنية 150

ثانيا : الاطلاع على سجل التدابير التأديبية 150

ثالثا : الاستماع إلى إفادة السجناء و شكاياتهم 151

المطلب الثاني : نطاق صلاحيات قاضي تطبيق العقوبات في مراقبة سلامة إجراءات التأديب داخل المؤسسة السجنية 151

الفصل الثاني : صلاحيات قاضي تطبيق العقوبات في مراقبة سلامة إجراءات الإكراه البدني 155

المبحث الأول : **نطاق اختصاص قاضي تطبيق العقوبات في مراقبة سلامة إجراءات الإكراه البدني** 159

المبحث الثاني : **الوثائق التي يتحقق منها قاضي تطبيق العقوبات** 185

المطلب الأول : الإدلاء بما يثبت عدم إمكانية التنفيذ على أموال المدين (المنقولة والعقارية) 190

الفقرة الأولى : المانع القانوني من التنفيذ على أموال المدين 190

الفقرة الثانية : المانع المادي من التنفيذ على أموال المدين 191

المطلب الثاني : توجيه إنذار بالوفاء للمدين المطلوب إكراهه 194

الفقرة الأولى : الأحكام القانونية للإنذار بالوفاء في إطار مسطرة الإكراه البدني 194

الفقرة الثانية : الآثار القانونية المترتبة عن الإنذار بالوفاء في إطار مسطـــــرة الإكراه البدني 200

المطلب الثالث : تقديم طلب كتابي من الدائن يرمي إلى إيداع المدين في السجن .. 206

المبحث الثالث : **الطبيعة القانونية للقرارات الصادرة عن قاضي تطبيق العقوبات** 207

المطلب الأول : خصائص القرارات الصادرة عن قاضي تطبيق العقوبات 207

المطلب الثاني : أنواع القرارات التي يصدرها قاضي تطبيق العقوبات 213

الفقرة الأولى : القرار بتطبيق الإكراه البدني 213

الفقرة الثانية : القرار بتطبيق الإكراه البدني مع تحديد مدة الإكراه 213

أولا : الضوابط القانونية لتدخل قاضي تطبيق العقوبات لتحديد مدة الإكراه البدني 214

ثانيا : القانون الذي يتعين الاعتداد به في تحديد مدة الإكراه البدني....219

ثالثا : إمكانية تقديم طلب مستقل إلى قاضي تطبيق العقوبات لتحديد مدة الإكراه البدني 221

الفقرة الثالثة : القرار بعدم تطبيق الإكراه البدني 224

المطلب الثالث : الطعن في القرارات الصادرة عن قاضي تطبيق العقوبات في مجال الإكراه البدني 224

الفصل الثالث : صلاحيات قاضي تطبيق العقوبات في اقتراح العفو أو الإفراج المقيد بشروط.....239

الفرع الأول : الضوابط القانونية لاقتراح العفو أو الإفراج المقيد بشروط 242

المبحث الأول : **المحددات القانونية لاقتراح العفو أو الإفراج المقيد بشروط.....243**

المطلب الأول : المحددات القانونية لاقتراح العفو 243

المطلب الثاني : المحددات القانونية لاقتراح الإفراج المقيد بشروط 247

الفقرة الأولى : المحددات الموضوعية لاقتراح الإفراج المقيد بشروط 250

أولا : الشروط القانونية المتعلقة بالعقوبة الصادرة في حق المحكوم عليه المقترح للاستفادة من نظام الإفراج المقيد بشروط 250

أ- أن يتعلق الأمر بعقوبة سالبة للحرية 250

ب- أن يتعلق الأمر بعقوبة نهائية قيد التنفيذ.....251

ج- أن يتعلق الأمر بعقوبة جنحية أو جنائية ، أو بعقوبة جنحية من أجل وقائع وصفت بأنها جنائية، أو من أجل جنحة يتجاوز الحد الأقصى المقرر لها خمس سنوات ، أو بعقوبة الإقصاء 251

ثانيا : الشرط المتعلق بأجل التجربة أو الاختبار.....253

الفقرة الثانية : المحددات الشخصية لاقتراح الإفراج المقيد بشروط (حسن السلوك) 256

أ- اشتراط قبول المحكوم عليه الخضوع لنظام الإفراج الشرطي 259

ب- إثبات المحكوم عليه توفره على وسائل شريفة للعيش.....260
ج- إثبات المحكوم عليه أداءه لجميع المبالغ المحكوم بها عليه 261
المبحث الثاني : المسطرة القانونية لاقتراح العفو أو الإفراج المقيد بشروط
و صدور ظهير العفو أو قرار الإفراج المقيد بشروط 262
المطلب الأول : مسطرة اقتراح العفو أو الإفراج المقيد بشروط من طرف قاضي
تطبيق العقوبات 262
الفقرة الأولى : مسطرة اقتراح العفو من طرف قاضي تطبيق العقوبات 262
الفقرة الثانية : مسطرة اقتراح الإفراج المقيد بشروط من طرف قاضي
تطبيق العقوبات 265
المطلب الثاني : صدور ظهير العفو و قرار الإفراج المقيد بشروط.....268
الفقرة الأولى : صدور ظهير العفو 268
الفقرة الثانية : صدور قرار الإفراج المقيد بشروط 270
أولا : الشروط المقترنة بقرار الإفراج المقيد بشروط.....271
ثانيا : تدابير المراقبة المقترنة بقرار الإفراج المقيد بشروط 274
الفرع الثاني : الآثار المترتبة عن العفو و الإفراج المقيد بشروط و صلاحيات
قاضي تطبيق العقوبات بشأنها 280
المبحث الأول : **الآثار المترتبة عن العفو و صلاحيات قاضي تطبيق العقوبات**
بشأنها 281
المبحث الثاني : **الآثار المترتبة عن الإفراج المقيد بشروط و صلاحيات قاضي تطبيق**
العقوبات بشأنها 285
الفقرة الأولى : الآثار القانونية المترتبة عن الإفراج الشرطي..... 285
الفقرة الثانية : صلاحيات قاضي تطبيق العقوبات في مجال
الإفراج الشرطي 297
الخاتمـــــة 301
الملحـــــق 305
لائحة المراجع 401
الفهـــــرس 405